

إقرار وتعهد بسرية المعلومات

هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

التمهيد

لما كانت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد أعلنت بتاريخ 2025/6/29 عن طرح المزايدة العامة رقم (2025/1) بشأن مشروع عقار الواجهة البحرية – المرحلة الثالثة (منطقة شرق بمدينة الكويت) بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفقاً لأحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ولائحته التنفيذية، وبناءً على رغبتنا كمستثمر من القطاع الخاص بالتقدم في طلب شراء وثائق طرح المشروع بهدف المشاركة في المزايدة العامة، فإننا نوافق على الشروط والأحكام الواردة أدناه ونتعهد بالالتزام بها وبما ورد بوثائق طرح المزايدة العامة وملاحقتها.

أولاً: المعلومات السرية

تشمل المعلومات السرية على سبيل المثال لا الحصر:

- جميع البيانات والمعلومات والمستندات الفنية والقانونية والمالية والتعاقدية المتعلقة بالمشروع.
- وثائق طرح المشروع، التصاميم، الدراسات، الفحوصات، الخرائط، العقود، المراسلات، الموافقات، التقارير، أو أي وثائق أخرى متعلقة بالمشروع.
- أي بيانات تقدمها الهيئة أو الجهة العامة المختصة (وزارة المالية) لنا سواءً بشكل شفهي أو مكتوب أو إلكتروني.

ثانياً: التزامات السرية

نلتزم بما يلي:

- الحفاظ على سرية المعلومات وعدم إفشائها أو نشرها أو الإدلاء بأي تصريحات مقروءة أو مسموعة أو مرئية.
- عدم استغلال المعلومات السرية بأي صورة تعود عليه أو على الغير بأي منفعة مباشرة أو غير مباشرة.
- عدم استخدام المعلومات إلا لغرض تقديم العطاء للمشاركة في مزايدة المشروع.

ثالثاً: الإفصاح المسموح به

يجوز الكشف عن المعلومات السرية في حال توافر أيّاً من الضوابط التالية:

- لأي عضو مُنضم إلى تحالف بالقدر اللازم لحمله على اتخاذ القرار الاستثماري بالمشاركة في المشروع.
- عند الطلب من قبل أي جهة ذات اختصاص قضائي، أو أي هيئة قضائية، أو جهة حكومية أو إشرافية أو تنظيمية مختصة.

رابعاً: نطاق الالتزام

يمتد الالتزام والتعهد بالسرية ليشمل جميع الموظفين التابعين لنا والوكلاء والمستشارين والمقاولين من الباطن، وأن يتم إلزامهم بالسرية بذات الالتزامات الواردة في هذا الإقرار والتعهد.

خامساً: مدة الالتزام

يبقى الالتزام بالسرية سارياً طوال فترة تقديم وتقييم العروض الخاصة بالمشروع، ويستمر لمدة خمس سنوات من تاريخ توقيع هذا الإقرار، أو المدة التي تحددها الهيئة، أيهما أطول.

سادساً: القانون الواجب التطبيق وحل النزاعات

يخضع الإقرار والتعهد بسرية المعلومات لأحكام القوانين المعمول بها في دولة الكويت، وبصفة خاصة القانون رقم (116) لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ولائحته التنفيذية، وأي نزاع قد ينشأ عنه أو عن تنفيذه أو تفسيره تختص المحاكم الكويتية وحدها بالفصل فيه.

المقر والمتعهد بما فيه

الاسم:

التوقيع:

التاريخ: